اوّل استاذ وطني قانوني

في مكتب حقوق فرنساوي

لاحد علماء الحقوق

انَّ الشرف الذي نالهُ وطننا العزيز بما اصابهُ احد ابنائه من الامتياز على غير سبق يدعوني الى كتابة النبذة الآتية لتُنشر في مجلَّة الشرق الغرَّاء . وذلك بمناسبة ما خوَّلت مدرسة ليون الحقوقيَّة التي اليها يرجع مكتب الحقوق الفرنساوي في بيروت من النعمة الفريدة الاستاذ شكري بطرس قرداحي بان يرتدي الوشاح المدرسي الرسميّ الخاص بجامعات الحقوق الفرنساويَّة وبذلك نظمتهُ مع كونه اجنبيًّا في عداد الاساتذة الرسميين في كلّيات فرنسة

وقد تساءل البعض ما هو يا تُرى الموجب لهذا الامتياز الخاصّ وكيف استحقَّهُ استاذنا الوطنيّ . فاجابةً الى ملتمسهم كتبنا النبذة الآتية التي توقفهم على صفات الرجل فيتحقَّقون انهُ نال ذلك عن جدارة خاصَّة اقرَّت لها العمدة المقيمة في ليون

١ خلاصة ترجمة الاستاذ قرداحي

ولد جنابهُ في بيروت سنة ١٨٩٠ وتلقَّى دروسهُ الثانويَّة كاملةً في كليَّة القديس يوسف فانتهى منها سنة ١٩٠٧ . ثمَّ رحل الى فرنسة فدرس الحقوق في مكتبَي «إكس مرسيليا» وباريس . وقد أعلن مكتب اكس سنة ١٩٠٩ انهُ احرز فيه قصبة السبق فنال إجازتهُ (Lauréat)

ولمَّا عاد الى الشرق استوطن مصر فمارس فيها مهنة المحاماة لدى محاكم الاستئناف من سنة ١٩١١ الى ١٩١٩ حين عيَّنتهُ وزارة فرنسة الخارجيَّة — بناء على اقتراح مكتب ليون — مدرّساً في مكتب الحقوق الفرنساوي في بيروت فراصل تلقين الاصول الحقوقيَّة واصول الإجراء . وكذلك قد تعيَّن سنة ١٩٢٢ مدرّساً للقوانين الصناعيَّة في مدرسة الهندسة الفرنساويَّة في بيروت

وكان في اثناء ذلك يزاول المحاماة وفي السنة ١٩٢٠ تعيّن بقرار من المفوّض السامي رئيساً للجنة التحكيم الخاصّة بالاستملاك العائد للدولة الفرنساويّة. وفي شباط سنة ١٩٢٢ تعيّن عضواً خارق العادة في محكمة بيروت الحرب

ثمّ تركَ المحاماة ودخل القضاء في ٣ ايلول من السنة المذكورة اذ تعيّن عضواً في محكمة التمييز فقام باعباء هذه الوظيفة مع مواصلته التدريس في مكتب الحقوق الى ١٠ تموز سنة ١٩٢٦ اذ تعيّن رئيساً ثانياً لمحكمة التمييز المذكورة

وكان في خلال تلك المدّة في ١٢ ايار ١٩٢٣ قد تعيّن عضواً في المجلس العدلي لمحاكمة اصحاب الجنايات بالدرجة الاخيرة. وكان هؤلاء الاشقياء قد اقترفوا البلاد بما سفكوهُ من الدماء. فتوثّق المجلس المذكور الى إعادة الأمن الى نصابهِ وإنقاذ البلاد من الفوضى التي كانت تتهدّدها كما اعلن بذلك الجنرال ڤيغان

وفي السنة ١٩٢٤ دُعي لإلقاء الدروس في مقارنة القوانين (Cours de Législation comparée) في مكتب الحقوق الفرنساوي. وهي دروس جديدة انشأتها الحكومة اللبنانيّة بناء على اقتراح الجنرال ڤيغان الذي رأى الحاجة الماسّة اليها

وفي ٣١ تموز من سنة ١٩٢٦ صدر قرار من المفوّض السامي تعيّن بموجبهِ ممثّلاً للبنان في اللجنة المكلّفة وضع القوانين وخلفَ بذلك الاستاذ شارل دبّاس لدى انتخابهِ رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة

٢ تآليفه

كانت باكورة تآليف حضرة الاستاذ قرداحي باللغة العربيّة نشرةً عنوانها «الحالة الاضطراريّة في الموادّ الجزائيّة». ثمّ نشر بالفرنساويّة في مجلّة مقارنة الشرائع بحثاً في قوانين البلدان الراقية تحت الانتداب الفرنساوي ومقارنتها بالحقوق الاجنبيّة (Le droit des Pays sous mandat français, avec aperçu de droit comparé) والمجلة المذكورة هي لسان حال جمعيّة مقارنة الشرائع (Revue de la Société de Législation comparée) المؤسسة في باريس تحت رئاسة موسيو بوانكاره رئيس الجمهوريّة الفرنساويّة الاسبق. وتضمّ بين اعضائها اعظم علماء الحقوق في العالم واخصّهم قدماء الاساتذة في مدرسة الحقوق الباريسيّة وكثيرون من اساتذتها

الحاليين ومما يجدرُ بالذكر ان هذه المرّة الاولى التي حصل بها للبناني او سوري او مصري الحظوة بان ينشر ابحاثهُ في احدى المجلّات العلميّة الكبرى الاوربيّة وهي اوسع المجلّات انتشارًا في العالم كلّهِ

وكان ذلك سبباً لدعوة الاستاذ الى زيارة باريس ليلقي فيها محاضرة بحضرة جمعيّة مقارنة الاشتراع المشار اليها

وفي السنة ١٩٢٥ نشر في مجلّة انتقاد الشرائع والقضاء (Revue critique de législation et de jurisprudence) مؤلفاً آخر على وضع اليد في الحقوق الاسلاميّة مع مقارنتهِ بباقي الشرائع (La possession en droit musulman avec aperçu de droit comparé) وهذه المجلة ينشرها بكل مقدرة اقدم اساتذة مدرسة الحقوق واعظم علماء الفقه بفرنسة كمسيو ليون كان (Lyon-Caen) ومسيو بلانيول (Planiol) ومسيو كبيطان (Capitant) ومسيو ريبر (Ripert)

وفي السنة نفسها أصدر درساً طويلاً في جريدة المحاكم اللبنانية السوريّة تكلم فيهِ على المحكمة البدائيّة وامتداد ولايتها. واصدر درساً آخر على غياب المدّعي بالحقوق العثمانيّة (Le défaut du demandeur en droit ottoman)

وفي السنة ١٩٢٦ اجاب الاستاذ قرداحي ملبّياً طلب مجلّة الحقوق الدوليّة الفرديّة (Revue de Droit International privé) التي يُنشئها اكبر اساتذة هذا الفرع حاضراً: السيد لابرادل (A. de Lapradelle) ومساعدَيه بادڤان (Basdevant) وجيدل (Gidel) من مكتب الحقوق في باريس. فعقد درساً متعمّقاً على الشركات الاجنبيّة وشروطها في لبنان وسوريّة فادرجتهُ المجلة المذكورة في الجزء الصادر في تموز ثمّ نشرهُ على حدة

فتقديرًا لهذه الاعمال العلميّة خوّلتهُ مدرسة ليون الحقوقيّة الامتياز السابق ذكرهُ بلبس ثياب العلمين الرسميّة. وها نحن ننشر صورة الاستاذ بوشاحه المذكور فيشاركنا العموم بتهنئتهِ

ونلحق بنبذتنا هذه بعض ما كتبهُ اقطاب العلم في اوربّة لحضرة الاستاذ قرداحي تقديرًا لكتاباتهِ بعد اطّلاعهم عليها. فمنهم نقيب المحامين سابقاً في باريس راوول روسّه (Raoul Rousset) قال:

« سبق لي ان قرأت بلذة فائقة في مجلة « جمعية مقارنة الشرائع » درسك الجميل الافتتاحي وكل ما فيه اعجبني للغاية من موضوعه الى الطريقة المثلى التي اتخذتها لمعالجته . واني لاشكر لك جزيل الشكر لانك اوليتني فرصة لمطالعته ثانيةً فجدَّدتَ لي اللذة الفائقة التي شعرت بها لدى القراءة الاولى »

ومن كتاب لأندره ڤيس (André Weiss) احد اساتذة مدرسة الحقوق في باريس ومستشار وزارة الخارجية الفرنساوية والرئيس الثاني لمجلس العدل الدولي في جمعية الامم :

« تلقيت برغبة فائقة الدرس الجميل المفيد على حقوق البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنساوي في الشرق الذي تفضلت باتحافي به وقد استفدت كثيرًا من قراءته ولا ادري كيف امتنّ واشكرك . ويلذ لي كثيرًا لو اسطاني بك حسن الحظ بضعة ايام على ضفاف السين للتعرُّف اليك شخصيًّا »

ومما كتبهُ الاستاذ جاپيو (Japiot) استاذ الحقوق في ديجون :

« مع توفني خصوصاً عند الكلام الذي خصصتهُ باصول المحاكمات لم اقصّر بتقديري نظراتك الواسعة والعميقة عمّا في درسك الافتتاحي واني اهنئ من كل قلبي الطلّاب الذين يحضرون درساً كهذا »

ومن كتاب ڤان ريس (Van Rees) نائب رئيس لجنة الانتدابات في عصبة الامم :

« لقد اطلعت برغبة فائقة على درسك الواضح والمعمق عمّا وأضيف الى ذلك مسرعًا انني اهنئ نفسي لاغتنامي فرصة — مرجع الفضل فيها اليك — لدرس بعض مسائل قانونية عرضتها بصورة بديعة ولم يكن لي بها الى الان سوى معرفة سطحية »

وكتب مدير مجلة جمعية مقارنة الشرائع لمّا أُرسلت اليه مقالة الاستاذ لينشرها :

« قد قدمت للنشر مقالتك عن حقوق البلدان الشرقية الواقعة تحت الانتداب الفرنساوي وستظهر في الجزء الصادر في حزيران واوليتنا بذلك الشرف العظيم »

وكتب مانويل فوركاد (Manuel Fourcade) رئيس نقابة المحامين في باريس :

« وجدت عند رجوعي الى باريس النسخة التي شرفتموني بارسالها اليَّ من مؤلفكم الاخير اشكركم ذلك التلطف من صميم القلب وارجو منكم ان تتقبلوا تحيتي المخلصة لهذه الباحث

المستمرة كل الاستمرار بوثيرة المستندات وصدق نقدها وبداقة الفكر في المقابلة بين قوانين الدول والبراعة في التنسيق والتعبير على اتم وجه من الوضوح والجلاء. ما اتمّ هذه المقابلة بين القوانين وما اجزل فوائدها. ولكن ما اقلّ الذين يوفقون فيها مثل ما ابديتموه من الحذاقة وسداد النظر» (عن المشير بتاريخ ١٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٦

ومما كتب الاستاذ ريبرت (G. Ripert) من اساتذة مدرسة الحقوق في باريس:

«لما نُشر هذا المقال في مجلة الشرع والقضاء وقد تلقّتهُ الدوائر العلمية في باريس بالاشتياق والارتياح فاستوقف نظر علماء باريس»

ولقد تلقّى جناب الاستاذ من اماثل العلماء والاعيان غير المذكورين تهانٍ وتقاريظ لطيفة يحفظها كأفضل جزاء على عملهِ نخصُّ منهم بالذكر رئيس الجمهورية الفرنسوية سابقاً المسيو ميلران (Millerand) ورئيس الوزارة حاضراً المسيو برانكاره (Poincaré) والمسيو دوغري (Duguit) رئيس مكتب الحقوق في بوردو والمسيو دموغ (Demogue) من اساتذة الحقوق في باريس. والاستاذ لارنود (Larnaude) رئيس مدرسة الحقوق في باريس والاستاذ مرسيه (Mercier) الرئيس السابق على مدرسة الحقوق في جنيف والاستاذ جوسران (Josserand) رئيس مدرسة الحقوق في ليون والاستاذان لوفيفر وغارُّو (Lefèvre et Garraud) في المدرسة عينها والاستاذ غروسّو (Grousseau) احد المندوبين في مجلس النيابي الفرنساوي واستاذ الحقوق في جامعة ليل والاستاذ پول اندره (Paul André) رئيس اوّل في محكمة التمييز في فرنسة. والمستشرق الشهير اغناطيوس غويدي (Ign. Guidi) عضو مجلس الشيوخ في دولة ايطالية. وقد شكرتهُ جمعيّة عصبة الامم لارسالهِ نسخة من تأليفهِ عن حقوق البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنساوي في الشرق فنظمت كتابهُ في مكتبتها الخاصة كما افادهُ مديرها المسيو فلورنس ولسون (Florence Wilson) في رسالتهِ المؤرخة في ٢٠ تشرين الاوّل ١٩٢٥. الى غير هؤلاء ممن نشكر لطفهم لتقديرهم عمل استاذنا الوطني نفعنا الله بهمّتهِ وعلمهِ